

السياسات والخطط الاستراتيجية لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل

بما ان سياسة مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل تقوم على منح الائتمان النقدي والتعهدي للأفراد والشركات ودراسة قدرة الزبائن على سداد مديونيتهم وتدفقاتهم النقدية والضمانات المقدمة من قبلهم ومقدرتهم على ادارة اعمالهم سواء كانوا افراد او شركات لذا فان السياسة الائتمانية للمصرف تتحقق من خلال اكتمال المعاملة وتوفر البيانات والمعلومات اللازمة ومراجعة التحليل (المالي والائتماني) والمخاطر تمثل المرجع الاساسي بمنح الائتمان من خلال قسم الائتمان والجهة المخولة بالموافقة واعتمادها في مجلس الادارة ولضمان فعالية اتخاذ القرارات بصورة اصولية وحصر كافة التزامات الزبائن ، ومن خلال دعم السادة مجلس الادارة على تعزيز السيولة النقدية وصولاً لتفعيل اللجنة الائتمانية وبناءً على تعليمات البنك المركزي العراقي واستحصال تقييم من قسم ادارة المخاطر على تصنيف الزبائن بحسب درجة مخاطرهم مع مراعاة النقاط ادناه :

1. منح ائتمانات (نقدية + جاري مدين السحب على المكشوف) لمختلف القطاعات وبحدود المحفظة الائتمانية .
2. جرد العقود والمستندات الخاصة بالضمانات لقاء منح تسهيلات مصرفية من قبل الفروع واجراء القيود المحاسبية الخاصة بذلك .
3. حساب الرهونات (1983) وحساب العقود والمستندات بحوزة المصرف (1993) .
4. التصنيف الائتماني يكون حسب القطاعات (تعهدية ونقدية) .
5. العمل على احتساب المحفظة الائتمانية ضمن تعليمات البنك المركزي العراقي على ان لا تتجاوز 800% من رأسمال المصرف من ضمنها (600% نقدي و 200% تعهدي).
6. العمل على تخفيض مديونية الزبائن اتجاه المصرف من خلال اجراء التسويات المالية .
7. التنسيق مع القسم القانوني وفروع المصرف كافة بإعادة اجراء الكشف على العقارات المرهونة والمحجوزة لصالح المصرف مع اعادة تقييمها وحسب ضوابط دائرة التسجيل العقاري ومن ثم تحويل الحجز الى رهن تأميني من الدرجة الاولى لضمان حق المصرف .
8. البيانات المالية واجراء التحليل المالي من اهم العناصر التي يعتمد عليها قرار منح الائتمان ، يتم تحليل البيانات المالية للزبائن لأخر سنتين لبناء صورة واضحة عن تطوير اوضاعهم خلال الفترة السابقة وتحديث هذه البيانات بعد منح الائتمان .
9. يجب ان يكون نشاط الزبون ضمن القطاعات الاقتصادية / الاستثمارية / الصناعية / الزراعية / المالية / الحرفية ، على ان يتناسب حجم الائتمان المطلوب مع احتياجات الزبون وقدرته على السداد .
10. دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بعد تمويل المشاريع الجديدة او توسيع القائم منها .
11. الاستفسار من البنك المركزي العراقي عن التزامات الزبون المباشرة وغير المباشرة وجميع المصارف قبل منح الائتمان .
12. استحصال ضمانات عقارية تجارية ضماناً لحقوق المصرف واي ضمانات اخرى لتغطية الائتمان الممنوح .

12. لدى منح التسهيلات لاغراض اصدار خطابات الضمان يجب تحديد نوع الخطاب المسموح اصداره وعلى ان تراعي تعليمات البنك المركزي العراقي عند اصدار خطاب ضمان للشركات الاجنبية.

السياسة الائتمانية :

تعتمد على تحديد الأطار العام والقواعد والمبادئ الأساسية للائتمان التي تتوافق مع الرؤية المستقبلية ويتم مراجعته السياسة الائتمانية من قبل كادر قسم الائتمان مع ملاحظة الخطوط الرئيسية لهذه السياسة والتي تنص :

- 1 - السياسة الاستثمارية للمصرف .
 - 2 - رسم السياسة اداره مخاطر الائتمان .
 - 3 - سياسة التسويات واطفاء الديون المتعثره .
 - 4 - الأيرادات وأليات العمل المتبقيه عن هذه السياسة .
- ولغرض تنفيذ السياسات الخاصه بالائتمان يتم اعداد دراسات واجراءات تتضمن :-
- الحصول على الموافقات حسب الصلاحيات من لجان التسهيلات .
 - استيفاء الضمانات من الزبائن حسب ما هو وارد في الموافقات الائتمانية مع مراعاة ما ورد بهذه السياسة وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي والدوائر الرقابيه وبالأخص فيما يتعلق بمنح القروض واصدار خطابات الضمان .
 - محاوله التركيز على استقطاب عملاء التمويل التجاري .
 - التنسيق مع مدراء الفروع لأستقطاب زبائن جدد للمصرف .
 - متابعه التطورات الأقتصادييه .
 - المتابعه المستمره لنوعيه المحفظه الائتمانيه لأكتشاف اي خلل بشكل مبكر مع وضع خطط لمعالجتها ومراعاة معايير وقواعد الائتمان .
 - فعاليه الحسابات التي تظهر عليها اي مستحقات ومتابعة سداد هذه المستحقات .
 - مراقبة اوضاع الزبون بشكل مستمر من خلال الاستخدام النشط لحساب الزبون لدى المصرف وتوجيهه لاعمال جيده والتزامه بتسديد اي دفعات مستحقه عليه في الوقت المناسب مراقبة التدفقات النقدية للمشاريع المموله لأكتشاف اي انحراف فات فيها لضمان ان التدفقات كافيه لخدمه الدين لدينا من حيث :
- 1 - دراسة وتحليل الاوضاع الماليه للزبائن .
 - 2 - رفع التوصيات بخصوص معالجة عدم قدرة الزبون على تسديد القروض الممنوحه والديون المتعثره .
 - 3 - المتابعه بخصوص اي دفعات متأخره على الزبائن لتحصيل حقوق المصرف مع حصر الالتزامات تجاه الغير خلال الاشهر القادمه .

السياسة والخطط الاستراتيجية لإدارة المخاطر المصرفية

هي العملية التي يتم بموجبها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها ووضع استراتيجيات لإدارتها وأخذ الإجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر والتقليل من أثارها من قبل (قسم إدارة المخاطر) وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطر الممكن تحملها ومستوى الربحية ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليل المخاطر ومراقبة المخاطر وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة وتتم إدارة المخاطر المصرفية بوسائل متعددة من خلال سياسات واستراتيجيات شاملة.

المخاطر التي تواجه البنك : يتعرض المصرف لعدة انواع من المخاطر التي من الممكن ان تهدد وضعه بين بقية المصارف ومن تلك المخاطر:-

أولاً - مخاطر الائتمان

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء ألتزاماته في المواعيد المحددة, وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك .

ثانياً- مخاطر السوق

هي الخسائر الناتجة عن تحركات أسعار السوق بشكل سلبي اي ان تحرك الأسعار يتجه في غير صالح البنك

وتقسم مخاطر السوق بالنسبة للمصرف الى اربع أنواع من المخاطر كما يلي:

- تقلبات أسعار الفائدة
- تقلبات اسعار الصرف
- تقلبات أسعار الأوراق المالية
- تقلبات أسعار السلع

ويمكن إضافة مخاطر السيولة ضمن بند مخاطر السوق وهي احتمال عدم قدرة البنك على الأيفاء بالتزاماته عند أستحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم, وكذلك عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الأضرار الى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء الى مصادر اموال ذات تكلفة عالية.

ثالثاً- مخاطر التشغيل

هي مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية وتتضمن المخاطر القانونية ومخاطر العمليات المصرفية الألكترونية ومخاطر غسل الاموال .

سياسة إدارة المخاطر

لابد من تحديد مستوى المخاطرة بحيث لا يعرض المصرف نفسه لمخاطر عالية بهدف تحقيق أرباح استثنائية بل يجب أن يحافظ على مستوى أكثر تحفظاً وثباتاً من خلال الصلاحيات والمهام والحدود والسقوف التي يوافق عليها مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة المخاطر والأمثال بالإضافة إلى الحدود التي تفرضها الجهات الرقابية من خلال تطبيق القرارات الصادرة ويجب على لجنة المخاطر والأمثال في المصرف أعداد تقارير دورية عن مستويات التعرض الحالية للمخاطر وأساليب ضبطها ومدى انحراف هذه القيم عن القيم المرجعية الموجودة وأسباب الاختلاف في حال وجوده وبغية تعزيز ثقافة إدارة المخاطر المصرفية في البنك، تم تشكيل لجنة المخاطر والأمثال ولجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO .

❖ لجنة المخاطر والأمثال

هي اللجنة الفرعية المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف للأشراف على وظائف إدارة المخاطر في المصرف وتضم هذه اللجنة ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة اثنان منهم غير تنفيذيين. تقرر لجنة المخاطر والأمثال سياسة الإدارة المتكاملة للمخاطر واستراتيجياتها التي تشمل تعرض المصرف لمختلف المخاطر. ومن أهم مسؤوليات اللجنة ما يلي:-

- مراجعة وأقرار السياسات والمبادئ الإرشادية المقترحة من قبل دائرة المخاطر المتعلقة بتحديد كل فئات مخاطر الرئيسية وقياسها ومراقبتها وضبطها والتأكد من الالتزام بحدود المخاطرة للأنشطة الحالية والجديدة
- ضمان أن تكون الموارد المخصصة لإدارة المخاطر كافية، اخذين بالحسبان حجم العمل وطبيعته.
- مراجعة حدود المخاطر وقبولها.
- ضمان جودة وفاعلية النماذج المالية وفعالية الأنظمة المستخدمة.

❖ لجنة إدارة الأصول والخصوم ALCO

هي لجنة مشتركة على مستوى الإدارة العليا تتولى مسؤولية الأشراف على الأصول والخصوم وأدائها، وتأثير مخاطر السوق ومخاطر السيولة على المصرف وتشمل مسؤولياتها التالي:

- مراقبة هيكلية وتركيبية أصول المصرف وخصومه والبيت في تسعير جميع منتجاته .
- وضع رؤية المصرف لسعر الفائدة وأقرار استراتيجيات العمل المستقبلية.
- التحليل التفصيلي للأصول والخصوم من أجل تقييم بنية الميزانية العامة ووضع المخاطر في المصرف.
- مراجعة نسب السيولة والأرصدة لدى البنك المركزي.
- مراجعة الودائع المربوطة لدى البنوك الخارجية ومراجعة تصنيف هذه البنوك .

السياسة الخاصة بقبالية المصرف لتحمل المخاطر

تضع السياسة الخاصة بقبالية المصرف لتحمل المخاطر (المعايير الخاصة بإدارة المخاطر) والتي يتم اعتمادها لاحقا من قبل لجنة ادارة المخاطر ضمن الأطار العام لقسم ادارة المخاطر في الاعتبار مقدرة المصرف على تحمل المخاطر وماهو المركز العالي المطلوب بناءا على سياسة المصرف ومتطلبات الجهات الاشرافية وقوة الأرباح الأساسية وسمعة المصرف, تحدد تلك السياسة أيضا التدابير الرئيسية للمخاطر ذات الصلة بالمصرف والتي يتم ابلاغ لجنة ادارة المخاطر (التابعة لمجلس الإدارة) بها بشكل دوري من خلال مؤشرات المخاطر لغرض المراجعة وأخذ مايلزم بشأنها.

دائرة ادارة المخاطر

يجب أن تكون دائرة ادارة المخاطر مستقلة وتتبع الى مجلس ادارة المصرف وتقوم الدائرة بتزويد مجلس الإدارة عن طريق لجنة المخاطر والأمثال بتقارير دورية تمكنه من الاطلاع على حجم المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها المصرف وكيفية أدارتها. وفي ما يلي بعض من التقارير التي تصدر من الدائرة.

- تقرير يبين نسبة كفاية رأس المال لدى المصرف.
- تقرير يبين دراسة عن محفظة القروض حسب القطاعات ويبين التركزات في المحفظة .
- تقرير يبين حجم الديون غير العاملة ونسبتها من الديون العاملة ومقارنتها مع الفترة السابقة.
- تقرير يبين نسبة السيولة اليومية بكافة العملات خلال أيام الشهر (تقرير شهري) .
- تقرير يبين تركيزات المخاطر المصرفية والتجاوزات على الحد الأقصى المسموع به للتسهيلات والتمويلات في حال وجودها.
- تقارير طارئة مرتبطة بحدث معين.

تتضمن الدائرة وحدات مسؤولة عن مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة. ويقع على عاتق هذه الوحدات مسؤولية المتابعة اليومية لمجال الأعمال والأنشطة, والتأكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة في السياسة العامة لأدارة المخاطر وضبط التجاوزات ومتابعتها بشكل فوري مع الادارة العليا .

الهيكل التنظيمي لادارة المخاطر

المخاطر الائتمانية

وهي احتمال عدم قدرة المقترض أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته او تراجع القدرة الائتمانية للعميل الأمر الذي يزيد احتمال تعثره في المستقبل وبالتالي تمثل التغيرات التي تطرأ على العوائد نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة .

وتنتج المخاطر الائتمانية عن عدم سد أصل الدين أو الفوائد او التأخير في السداد , وتتأثر درجة المخاطر الائتمانية بالظروف الاقتصادية الكلية والسياسية والاجتماعية. ويتم قياسها بنسب ومؤشرات مالية, ومن أهم هذه النسب مايلي:

- مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / التسهيلات الائتمانية

• صافي الديون المعدومة / التسهيلات الأتمانية.

كما تقاس مخاطر الأتتمان بالخسارة المتوقعة من اصل ما , وهي عبارة عن الفرق بين المبلغ المتعاقد عليه والمبلغ الذي سيدفعه المدين في النهاية إذا تخلف عن الدفع .

وحدة المخاطر الأتمانية (السياسات والأجراءات)

- تطبيق وتنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة بأدارة المخاطر .
- استعمال تكنولوجيا متطورة لأدارة مخاطر الأتتمان وتطبيق انظمة لتقييم وقياس هذه المخاطر.
- العمل على أيجاد الكادر المؤهل والمدرب للقيام بالمهام الموكلة الى دائرة المخاطر والعمل بشكل دائم على المشاركة بالدورات والبرامج ذات العلاقة بالموضوع.
- تفحص تصنيف مخاطر الديون وتقييمها وتقرير المخصصات اللازمة لها وذلك حسب القرارات والتعليمات النافذة.
- الألتزام بالسياسة الأتمانية الموضوعية والتي تأخذ بعين الأعتبار تجنب العمليات التي تحمل مخاطرة كبيرة من خلال دراستها وتحليلها والتأكد من عدم تجاوزها للقرارات والنسب المعمول بها .
- المتابعة والرقابة الأتمانية لأجراءات مراحل منح الأتتمان حسب التعليمات المطبقة في المصرف.
- متابعة صلاحيات ومسؤوليات مسؤولي الأتتمان في الأدارة العليا وفي الفروع ومراقبة الألتزام بهذه الصلاحيات .
- دراسة محفظة الأتتمان بشكل مستمر لضبط ومتابعة المنتجات الأتمانية من حيث المنح والأجل وحجم القروض وأنواعها.
- الأسهم في وضع معايير أقراض تتوافق مع القوانين والأنظمة وأجراء الأختبارات الدورية لمحفظة الأتتمان من خلال توثيق سليم للضمانات والتأكد على أجراء تقييم دوري للضمانات العينية.
- الأسهم بعملية تسعير القروض على أسس سليمة متضمنة (تكلفة الودائع + النفقات العامة) بالإضافة الى هامش ربح مطلوب تحقيقه حسب خطط واستراتيجيات المصرف.
- اعداد التقارير التي تحدد المخاطر الموجودة من خلال تحليل تركيز المخاطر وطرق الحد منها وذلك حسب القطاعات والعملاء الرئيسيين وموظفي الأقراض وتقديم المقترحات اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر.
- مراجعة ملفات طلبات القروض التي تزيد مبالغها عن (يتم الأتفاق عليه) وذلك لأعطاء التوصيات في درجة المخاطرة وأقتراح بعض الشروط الإضافية التي من شأنها التخفيف من درجة المخاطرة.
- التأكد من الحصول على الضمانات الكافية.
- مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بأدارة المخاطر المرسله من الفروع الى الأدارة العامة من أهمها تقرير شهري يبين حجم التسهيلات الممنوحة الى المجموعات ذات الصلة , تقرير ربعي يبين تصنيفات الديون العاملة والغير العاملة لدى الفرع وتقرير شهري يبين حجم القروض الممنوحة ونوعها خلال الشهر , بالإضافة الى التقارير الطارئة المرتبطة بحدث معين .

- أقترح توزيع مبلغ خطة الأقرض السنوية على الفروع بشكل ربع سنوي , وذلك تبعا لوضع كل فرع من حيث الموقع الجغرافي والبيئة الأتئمانية وحجم الودائع , وذلك بالتنسيق مع الدوائر المختصة.
- تنوع المخاطر والتعرض لها من خلال نشاطات متنوعة مثلا التنوع في الأجل والتنوع في القطاعات والتنوع في المناطق.
- مراقبة المخاطر المحلية .
- مراقبة الأقرض للمجموعات المترابطة ذات العلاقة .
- تدار مخاطر الأئتمان على مستوى المحفظة عن طريق فهم التقارير الناتجة من تصنيف الديون وتركز الأئتمان.
- المشاركة بدراسة المنتجات الجديدة المقترحة ودراستها من حيث الأجل وحجم القرض ونوع القرض ومستوى المسؤولية والتكلفة والأرباح الممكن تحقيقها والوضع التنافسي في السوق. وذلك من أجل التحوط للمخاطر التي يمكن أن ترافقها .
- تقديم نظام أذار مبكر لهبوط جودة الأئتمان وادارة الديون المتعثرة بحيث يتضمن هذا النظام طرق مراجعة الأئتمان وتقييمه لتحديد القروض غير العاملة او الديون المتعثرة.
- الأطلاع على طلبات التأجيل والجدولة والتسويات على القروض وأبداء الرأي في جدولتها , وأقترح بعض الشروط التي من شأنها التخفيف من درجة المخاطرة.
- إجراء أختبارات الضغط على محفظة الأئتمان (زيادة القروض المتعثرة , أعسار متعاملين رئيسيين تدهور قيمة الضمانات).
- مراقبة عمليات التحصيل والأجراءات القضائية لأسترداد أموال المصرف .
- مراقبة حالات العملاء المتعثرين والديون الخطرة التي تتجاوز الحدود القصوى للقرض.
- تزويد الأقسام المتعلقة بمخاطر الأئتمان لأدراجها ضمن التقرير السنوي.
- المتابعة مع البنك المركزي العراقي.

مخاطر السوق

- عرفت اتفاقية بازل مخاطر السوق بأنها مخاطر خسائر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية وخارج الميزانية بسبب تحركات الأسعار وهذه المخاطر هي :
- مخاطر تحركات اسعار الفائدة
 - مخاطر أسعار الصرف .
 - تقلبات اسعار الأوراق المالية .
 - مخاطر السيولة

ويتم النظر الى المخاطر السوقية من خلال مايلي:

ثالثاً- مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة البنك على مواجهة الألتزامات المالية المترتبة عليه عند أستحقاقها أو سدادها بكلفة أعلى . وكذلك عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الأضرار الى تسبيل موجودات بأسعار غير عادلة او اللجوء الى مصادر اموال ذات تكلفة عالية. أن ادارة السيولة من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك , وادارتها بطريقة سليمة يمكن ان يحدد من أحتتمالات حدوث مشاكل خطيرة.

وللمصرف مصدران للسيولة هما (الموجودات والمطلوبات) ويجب أن يعمل البنك على تحقيق التوازن بين مصادر السيولة لأن السيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد والسيولة المنخفضة تجبره على الأقتراض. وأساس مخاطر السيولة عدم الموازنة الصحيحة بين تواريخ أستحقاق الموجودات والمطلوبات (أي اختلاف اجال الودائع عن التسهيلات والقروض

ويعتبر النقد في الصندوق ولدى المصارف خط الدفاع الأول في سيولة المصرف, أما خط الدفاع الثاني فيتألف من الأحتياطيات وهي أستثمارات قصيرة الأجل وتمتاز بالبيعية العالية والمردود المتواضع.

ويمكن قياس مخاطر السيولة بأستعمال النسب المالية التالية :

- الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة .
- الأصول النقدية السائلة (نقد + حسابات البنوك) / مجموع الموجودات
- الأصول النقدية السائلة (نقد + حسابات البنوك) / مجموع الودائع

أدارة مخاطر السيولة (السياسات والأجراءات)

- تطبيق القرارات النافذة , والأحتفاظ بنسب السيولة المطلوبة .
- اعلان السياسات والأستراتيجيات الخاصة بأدارة السيولة للمصرف بالكامل بعد أعتماها من قبل مجلس الأدارة .
- وجود نظم جديدة خاصة بمعلومات الأدارة عن سيولة البنك .
- السيطرة المركزية على السيولة ويجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين أحتياجات كل فرع لمواجهة ألتزاماته الضرورية .
- تحليل أحتياجات التمويل الصافي في أطار تصورات بديلة وخطة طوارئ.
- تطبيق القرارات النافذة والخاصة في الأحتياطي الألزامي والأحتفاظ به لدى البنك المركزي العراقي.
- تنويع مصادر التمويل .
- ادارة موجودات والتزامات المصرف والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية.
- التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل مخاطر الأئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على استراتجية السيولة الكلية للبنك .
- معرفة تدفقات البنك النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة لتحديد صافي اي قصور محتمل في المستقبل.

مخاطر التشغيل

تنتج مخاطر التشغيل بسبب احتمال حدوث خسائر ناجمة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية على سبيل المثال الموظفين, الأنظمة أو الناتجة عن حوادث خارجية. ومخاطر التشغيل هي اما داخلية أو خارجية كما يلي:

1. مخاطر التشغيل الداخلية

هي الممارسات غير السليمة التي قد تكون ناجمة عن ثقافة خاطئة تشجع على الأداء المرتبط بتحقيق نتائج على المدى قصير الأجل مثل :

- عدم كفاءة الموظفين وضعف مستوى تعاملهم مع احتياجات الزبائن .
- انخفاض مستوى الأمان التكنولوجي الذي يعرض المعلومات سواء المرتبطة بالزبائن او بالمصرف الى خطر الأفتشاء.
- عدم تطبيق التعليمات والقوانين المصرفية.
- عدم تطبيق تعليمات البنك الداخلية .
- عدم التوثيق أو التوثيق الخاطئ للعمليات المصرفية .
- الأحتيال المالي (الأختلاس) التي يمكن ان تنتج عن تواطؤ الموظفين وأخطاؤهم.
- تأخير عمليات الدفع الصادرة والواردة.

2. مخاطر التشغيل الخارجية

- الكوارث الطبيعية مثل الحريق
- مظاهرات وحروب
- غسيل أموال

ادارة مخاطر التشغيل (السياسات والأجراءات)

- العمل على تطبيق القرارات النافذة .
- تفهم وأدارة وتجنب خسائر التشغيل .
- المحافظة على سمعة البنك وثقة العملاء.
- التأكد من أن موظفي المصرف يتفهمون وجود هذه المخاطر وعلى وعي بتجنبها ونشر ثقافة تشجع على فهم طبيعة المخاطر التشغيلية التي يمكن ان يتعرض لها الموظف اثناء ممارسته لمهامه ضمن بيئة تشجع على الافصاح عن الحوادث التشغيلية والعمل بصورة جماعية على تجنبها والتقليل من أثارها وذلك من خلال أخضاعهم لدورات تدريبية بهذا المجال .
- أتخاذ أجراءات فعالة بشأن الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات.
- مراجعة خسائر التشغيل (مثلا الغرامات , السرقات , عمليات الغش , وكذلك التكاليف التشغيلية وكلف أستبدال الأصول) والقيام بتحليلها ومعرفة أسبابها والعمل على تخفيفها .

- تخفيف مخاطر التشغيل من خلال التأمين على جميع المخاطر الممكنة التأمين عليها .
- فصل الصلاحيات لتنفيذ عملية مصرفية كاملة اي الفصل بين موظفي التنفيذ والموظفين المتعاملين مع العملاء مباشرة.
- يجب ان تكون صلاحيات ومسؤوليات كل موظف مكتوبة ومعرفة بوضوح . مع التأكيد على كفاية عدد الموظفين لإنجاز الاعمال.
- يجب ان يكتب تقرير بكل موظف ليلتزم بميثاق السلوك المهني (الأمانة والصدق والسرية).
- يجب أن تتطابق جميع مستندات عقود العملاء مع تعليمات البنك.
- وضع خطط وبرامج لمواجهة الحالات الطارئة .
- وضع خطط ملائمة ومختبرة بشأن القدرة على أستئناف العمل في جميع الظروف ومختلف الاحتمالات .
- تأسيس قاعدة للبيانات تعني بجمع كافة المعلومات المتعلقة بحوادث تشغيلية او بالخسائر الناجمة عنها والتي من شأنها المساعدة على تقديم توصيف واضح ودقيق لطبيعة المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف والتي يمكن الاستفادة منها مستقبلا في قياس المخاطر التشغيلية .

ولابد من العمل مع الدوائر الأخرى ذات العلاقة للتأكد من تطبيق اجراءات مخاطر التشغيل وهذه الدوائر:

- دائرة الرقابة المالية
- دائرة الموارد البشرية
- الدائرة القانونية
- الأمتثال
- دائرة التدقيق الداخلي

ويضاف الى مخاطر التشغيل المذكورة مايلي:

مخاطر غسل الاموال :-

تعريف غسل الاموال :- هو اطفاء الشرعية على الاموال الواردة من اي نشاط غير شرعي من اجل اخفاء مصدرها وادخالها الى النظام المالي والتداول النقدي .

وتشمل على الانشطة الاجرامية , مثل الاتجار بالمخدرات وبيع الاسلحة غير المشروع وعمليات التهريب والاتجار بالبشر والفساد والاختلاس والانشطة الاخرى لجرائم المنظمة التي تؤدي الى جنح ارباح كبيرة .

الاسلوب المرتكز على المخاطر :-

يقوم المصرف باعتماد الاسلوب المرتكز على المخاطر عند تصميم ووضع البرامج الخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لضمان تماشي الاجراءات المستخدمة للحد من حالات غسل الاموال وتمويل الارهاب مع المخاطر المحددة في المصرف .

من أهم السياسات والأجراءات المتعلقة بمخاطر غسل الأموال مايلي:-

- المساهمة مع قسم غسل الاموال وتمويل الارهاب في المصرف لتحقيق مستوى متقدم بمجال التعرف على زبائن المصرف وتطبيق اجراءات العناية الواجبة بشأن تعاملاتهم وذلك على النحو التالي
 - المساهمة في وضع الية لتنسيق اجراءات في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من اجل تقييم المخاطر وتوجيه الموارد بهدف ضمان خفض المخاطر على نحو فعال .
 - المساهمة في وضع المعايير الدنيا بتطبيق المنهج القائم على المخاطر بتطبيق اسلوب المصرف الخاص على الانظمة والطوابط وبالتالي السماح بمرونة اكبر عند تغيير المخاطر .
 - المساعدة في انشاء افضل ادارة للمخاطر ونظام فعال من حيث التكاليف .
 - عند اجراء توصيف للمخاطر يجب ان ينظر في عناصر المخاطر الاتية (مخاطر العملاء, مخاطر المنتج, مخاطر تقديم قنوات الخدمة, المخاطر المتعلقة بمناطق جغرافية).
 - علما ان تطبيق الاسلوب المرتكز على المخاطر لايعني عدم القيام بمبدي اعرف زبونك .
- مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية :** تنشأ هذه المخاطر بسبب التطور الكبير في العمليات المصرفية الالكترونية وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء .

ومن أهم السياسات والأجراءات المتعلقة بمخاطر العمليات المصرفية الألكترونية مايلي:

- تصميم ضوابط الدخول للنظام والشبكات.
- عملية فرز المهمات وفصل الصلاحيات بين المبرمجين ومستخدمي البرامج.
- تعريف العملاء من خلال موقع البنك بسياسة البنك الخاصة بالسرية وتقديم الخدمات بشفافية من خلال جمل واضحة ومختصرة مما يسهل على العملاء فهمها وتطبيقها بسهولة .

المخاطر القانونية

تنشأ المخاطر القانونية بسبب الأخلال أو عدم الألتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعتمدة أو عند تحديد الحقوق والألتزامات القانونية لأطراف العمليات.

ومن أهم السياسات والأجراءات المتعلقة في المخاطر القانونية ما يلي:

- التأكد من التقارير الواردة من قسم الأمتثال عن مدى الألتزام بالتعليمات والقوانين النافذة.

- يجب تحقيق التوافق بين مستندات عقود العملاء وتعليمات البنك .
- علاقة دائرة المخاطر في الأمتثال والتدقيق الداخلي.

الأمتثال

تم تشكيل وحدة خاصة بالمصرف لمراقبة الأمتثال وتعتبر هذه الوحدة أداة لدرء المخاطر وبوجه خاص مخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية واصبحت من متطلبات المحافظة على سلامة النظام المالي والمصرفي وتحسين كفاءته وترتبط مخاطر عدم الأمتثال بشكل وثيق بمخاطر التشغيل بحيث تنعكس كفاءة وفاعلية إدارة اي منها على الآخر , فالتسيب داخل المصرف وتجاوز اللوائح والقوانين قد يؤدي لتحقيق مخاطر تشغيلية , وانشاء وحدة الأمتثال للقوانين والتعليمات الرقابية والأشرفية سواء فيما يتعلق بنواحي مكافحة غسيل الأموال او بشكل اوسع يتعلق بتطبيق كافة الأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات الأشرافية من جهة وعلى صعيد الممارسات المهنية السليمة من جهة أخرى تؤدي الى تخفيف الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل .

دائرة التدقيق الداخلي

من اهم الدوائر ذات العلاقة بدائرة المخاطر هي دائرة التدقيق الداخلي حيث تقوم هذه الدائرة بتدقيق كافة الاعمال المصرفية ومدى الالتزام بالتعليمات والقرارات والصلاحيات الصادرة عن مجلس الإدارة وكذلك القوانين والأنظمة النافذة , ويمكن ان تقدم تقاريرها الى لجنة ادارة المخاطر والامتثال فيما يخص مدى التزام الفروع بتنفيذ التعليمات الصادرة عن دائرة المخاطر ومجلس الإدارة فيما يخص كافة انواع المخاطر وذلك للحفاظ على نسبة المخاطرة بمستوياتها الدنيا, وللتأكد من فعالية وكفاءة نظام الضبط الداخلي المتعلق بعملية ادارة المخاطر .

أختبارات الضغط

يقوم المصرف بأجراء أختبار الضغط (stress testing) بشكل سنوي لتقييم الخسائر المحتملة ليتسنى للمصرف من خلال هذا التقييم معرفة حجم الخسائر غير المتوقعة , فهم وأستيعاب المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتعرض المحتمل لأحداث غير عادية في السوق بأستخدام أختبارات متعددة وأتخاذ التدابير المناسبة حيث يتم تحديث وإعادة تحديث تلك الأختبارات على اساس مستمر لعكس الأوضاع الراهنة بالسوق . يتم ابلاغ الادارة العليا ولجنة ادارة المخاطر ولحين مراجعة الحسابات بنتائج اختبار الضغط لتسهيل وادارة المخاطر بمزيد من الشفافية.

السياسة والخطط الاستراتيجية لقسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور

اما فيما يخص ما سيقدمه المصرف في مجال منهاج التوعية والتنثيف المالي والمصرفي ندرج ادناه سياسات واجراءات قسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور لـ (3) سنوات القادمة وتتضمن ماييلي :

1. اعداد دورات تدريبية لكافة منتسبي المصرف الغرض منها توعية منتسبي المصرف بضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي واطلاعهم على آلية التعامل مع الجمهور ومعرفة حقوقهم وواجباتهم وذلك للارتقاء بمستوى الموظفين وملائمتهم للعمل المصرفي.
الجهات المستهدفة :

- كافة العاملين على الكاونتر .
 - كافة الموظفين الجدد .
 - مدراء وموظفي فروع المصرف .
2. تصميم وطباعة بروشرات وفولدرات تتضمن كافة منتجات المصرف وتوزيعها على الزبائن على ان يتم تحديثها دوريا .
3. طباعة بوسترات يتم تثبيتها في كافة فروع المصرف تتضمن اسم قسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور ورقم هاتف القسم لغرض اعلام الزبائن في حال حدوث اي مشكلة او تعطيل في المعاملات المصرفية ومراجعة قسم التوعية لغرض معالجة المشاكل وحلها فورا من خلال المتابعة المستمرة لصندوق شكاوي الزبائن للمصرف في كل الفروع العاملة .
4. اعداد جداول لزيارة مقرات كافة فروع المصرف لغرض الاطلاع على مشاكلهم ومشاكل زبائنهم ووضع الحلول المناسبة لها .
5. المباشرة بصورة جدية على الدخول بمبادرة الامانة العامة لمجلس الوزراء والبنك المركزي العراقي الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (صندوق التمويل الوطني) والتي تهدف بدورها على تحقيق الشمول المالي .
6. اعداد جداول لزيارة مقرات وزارات الدولة بالتنسيق مع قسم العلاقات الهدف منها اعادة الثقة بنشاط مصرفنا والعمل على اعتماد معاملاتها المصرفية لدى تلك الوزارات .
7. اعداد خطة ترويجية بالتنسيق مع قسم العلاقات الغرض منها استقطاب الزبائن لزيادة الايداعات لتوفير سيولة نقدية تتماشى مع حجم رأس مال المصرف .
8. العمل على معالجة السلبيات بالاستفادة من آراء الزبائن من خلال اللقاءات المباشرة معهم .
9. العمل الجدي على توفير خدمات الدفع الالكتروني من خلال توفير مكائن الصراف الآلي وبطاقات الدفع الالكتروني بكافة انواعها وذلك حسب توجيهات البنك المركزي العراقي والعمل على دخول مصرفنا في المقسم الوطني .